A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/174
9 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البندان ٣٨ و ٨١ من القائمة الأولية*

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

صون الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم نص معاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا (المرفق الأول) ونص الإعلان الروسي - الأوكراني (المرفق الثاني) ونص البيان المشترك الصادر عن الاتحاد الروسي وأوكرانيا (المرفق الثالث). وقد وقّع رئيس الاتحاد الروسي، ب. ن. يلتسين، ورئيس أوكرانيا، ل. د. كوتشما، على هذه الوثائق الثلاث في كييف بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧.

ونكون ممتنين لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقاتها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٣٨ و ٨١ من القائمة الأولية.

(توقيع) س. لافروف
السفير
والممثل الدائم للاتحاد
الروسي لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أ. زلينكو
السفير
والممثل الدائم لأوكرانيا
لدى الأمم المتحدة

* A/52/50.

المرفق الأول

معاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين الاتحاد الروسي
وأوكرانيا، المبرمة في كييف بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧

إن الاتحاد الروسي وأوكرانيا، المشار إليهما فيما بعد باسم "الطرفين المتعاقدين الساميين"،

إذ يستندان إلى أواصر وعلاقات الصداقة والتعاون التاريخية الوثيقة بين شعبي روسيا وأوكرانيا،

وإذ يقران بأن المعاهدة التي أبرمت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ بين جمهورية روسيا الاشتراكية الاتحادية السوفياتية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية قد ساعدت على تنمية علاقات حسن الجوار بين الدولتين،

وإذ يؤكدان احترام التزاماتهما المنبثقة عن أحكام الاتفاق المبرم بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا في داغوميس، بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢، بشأن مواصلة تنمية العلاقات بين الدولتين،

واقتناعا منهما بأن تعزيز علاقات الصداقة وحسن الجوار والتعاون التبادلي النفع إنما يحقق المصالح الأساسية لشعبيهما ويخدم قضية السلم والأمن الدوليين،

ورغبة منهما في إضفاء صبغة جديدة على هذه العلاقات وتعزيز سندها القانوني،

وقد عقدا العزم على كفالة التنفيذ التدريجي للعمليات الديمقراطية في البلدين وعدم ارتدادها،

وإذ يضعان في اعتبارهما الاتفاقات المبرمة في إطار رابطة الدول المستقلة،

وتأكيدا منهما لالتزامهما بقواعد القانون الدولي، لا سيما بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ووفاء منهما بالالتزامات المقطوعة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

يتفقان على ما يلي:

المادة ١

يقيم الطرفان المتعاقدان الساميان - باعتبارهما دولتين صديقتين متساويتين في الحقوق وذواتي سيادة - علاقاتهما على أساس الاحترام والثقة المتبادلين والشراكة والتعاون الاستراتيجيين.

المادة ٢

طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات المقررة بموجب الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، يحترم الطرفان المتعاقدان الساميان السلامة الإقليمية لكل منهما ويصونان حرمة الحدود القائمة بينهما.

المادة ٣

يقيم الطرفان المتعاقدان الساميان علاقاتهما على أساس مبادئ الاحترام المتبادل، والتساوي في السيادة، والسلامة الإقليمية، وحرمة الحدود، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، بما في ذلك ممارسة الضغوط الاقتصادية وغيرها، وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية، والتعاون بين الدول، والوفاء بأمانة بالالتزامات الدولية المقطوعة، والامتثال التام لسائر قواعد القانون الدولي المتعارف عليها.

المادة ٤

يكون منطلق الطرفين المتعاقدين الساميين نابعا من إدراكهما لأهمية حسن الجوار والتعاون بينهما كعاملين هامين لتعزيز الاستقرار والأمن في أوروبا وفي العالم أجمع. ويقيمان فيما بينهما تعاونا وثيقا من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين، ويتخذان التدابير الكفيلة بدفع عملية نزع السلاح العام الكامل، وبالمساهمة في إقامة نظم للأمن الجماعي في أوروبا وتعزيز القائم منها، وكذلك بتعزيز دور الأمم المتحدة في صنع السلم، وبزيادة فعالية آليات الأمن الإقليمية.

ويبذل الطرفان جهودهما من أجل كفالة تسوية جميع المنازعات بالوسائل السلمية، ويتعاونان على درء وتسوية النزاعات والأوضاع التي تمس بمصالحهما.

المادة ٥

يجري الطرفان المتعاقدان الساميان مشاورات منتظمة بهدف زيادة تعزيز العلاقات الثنائية وتبادل الآراء حول المسائل المتعددة الجوانب ذات الاهتمام المشترك. وينسقان مواقفهما، في حالات الضرورة، من أجل اتخاذ اجراءات منسقة.

وتحقيقا لهذه الغاية، تعقد اجتماعات قمة بصورة منتظمة وبموافقة الطرفين. ويلتقي وزيرا خارجية البلدين بواقع ما لا يقل عن مرتين في السنة.

أما لقاءات العمل التي تتم بين ممثلي سائر الوزارات والإدارات الحكومية بالبلدين لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، فتعقد حسب الضرورة.

ويجوز للطرفين تشكيل لجان مشتركة، بصورة دائمة أو مؤقتة، لتسوية أي مسألة في أي مجال من المجالات.

المادة ٦

يمتنع كل من الطرفين المتعاقدين الساميين عن المشاركة في أي أعمال موجهة ضد الطرف الآخر أو مساندتها، ويلتزم بألا يبرم مع أي بلد ثالث أي اتفاقات موجهة ضد الطرف الآخر. ولا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين الساميين أن يسمح باستخدام أراضيه للمساس بأمن الطرف الآخر.

المادة ٧

في حالة نشوء وضع يرى أي من الطرفين المتعاقدين الساميين أنه يشكل تهديدا للسلم، أو يقوض دعائم السلم، أو يمس بمصالح أمنه القومي أو سيادته أو سلامته الإقليمية، جاز لذلك الطرف أن يقترح على الطرف الآخر إجراء مشاورات عاجلة بشأن ذلك الوضع. ويتبادل الطرفان المتعاقدان الساميان المعلومات ذات الصلة ويقومان، عند الضرورة، باتخاذ تدابير منسقة أو مشتركة من أجل التغلب على ذلك الوضع.

المادة ٨

ينمي الطرفان المتعاقدان الساميان علاقاتهما في مجالات التعاون العسكري، والتعاون الفني العسكري، وحماية أمن الدولة، والتعاون في مسائل الحدود وشؤون الجمارك، والرقابة على الصادرات والهجرة، وذلك على أساس اتفاقات مستقلة.

المادة ٩

يسهم الطرفان المتعاقدان الساميان، انطلاقا من تصميمهما على سلوك درب تخفيض القوات المسلحة والأسلحة، في دفع عملية نزع السلاح، ويتعاونان على التنفيذ الصارم للاتفاقات المتعلقة بتخفيض القوات المسلحة والأسلحة، بما في ذلك الأسلحة النووية.

المادة ١٠

يكفل كل من الطرفين المتعاقدين الساميين لمواطني الطرف الآخر نفس الحقوق والحريات المكفولة لمواطنيه، باستثناء الحالات المحددة في القوانين التشريعية المحلية للطرفين المتعاقدين الساميين أو في الاتفاقات الدولية التي هما طرفان فيها.

ويكفل كل من الطرفين المتعاقدين الساميين، طبقا للأساليب المرعية، حماية حقوق مواطنيه المقيمين في أراضي الطرف الآخر، بموجب الالتزامات المنصوص عليها في وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبموجب سائر المبادئ والقواعد القانونية الدولية المتعارف عليها والاتفاقات المبرمة في إطار رابطة الدول المستقلة، التي هما طرفان فيها.

المادة ١١

يتخذ الطرفان المتعاقدان الساميان، في أراضيهما، التدابير اللازمة، بما في ذلك سن القوانين التشريعية المناسبة، لدرء وقطع دابر أي أعمال عنف - أو أي أعمال تحريضية على العنف - موجهة أفراد أو مجموعات من المواطنين بسبب التعصب القومي أو العنصري أو العرقي أو الديني.

المادة ١٢

يكفل الطرفان المتعاقدان الساميان حماية الأصالة العرقية والثقافية واللغوية والدينية للأقليات العرقية في أراضيهما، ويهيئان الظروف الكفيلة بتعزيز تلك الأصالة.

ويكفل كل من الطرفين المتعاقدين الساميين للأشخاص المنتمين لأقليات عرقية - سواء بصورة فردية أو بالاشتراك مع أشخاص آخرين منتمين لأقليات عرقية - الحق في حرية التعبير عن أصالتهم العرقية أو الثقافية أو اللغوية أو الدينية وحمايتها وتنميتها، وفي تدعيم وتنمية ثقافتهم، دون أن يتعرضوا لأي محاولات تستهدف انصهارهم في المجتمع رغما عنهم.

ويكفل الطرفان المتعاقدان الساميان للأشخاص المنتمين لأقليات عرقية الحق في الممارسة الكاملة والفعلية لما لهم من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفي التمتع بها دون أي شكل من أشكال التمييز وفي ظل المساواة التامة أمام القانون.

ويعمل الطرفان المتعاقدان الساميان على توفير الامكانيات والظروف المتكافئة اللازمة لدراسة اللغة الروسية في أوكرانيا واللغة الأوكرانية في الاتحاد الروسي، ولإعداد الكوادر التعليمية اللازمة للتدريس بهاتين اللغتين في المؤسسات التعليمية، مع توفير الدعم الحكومي اللازم بصورة متكافئة.

ويبرم الطرفان المتعاقدان الساميان اتفاقات للتعاون في هذه المجالات.

المادة ١٣

يقيم الطرفان المتعاقدان الساميان فيما بينهما تعاونا متكافئا وتبادلي النفع في الميدان الاقتصادي، ويمتنع كل منهما عن أي أفعال تلحق بالطرف الآخر خسائر اقتصادية. ولهذا الغرض، يقوم الطرفان المتعاقدان الساميان - إدراكا منهما لضرورة تشكيل وتنمية منطقة اقتصادية مشتركة عن طريق تهيئة الظروف اللازمة لنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال واليد العاملة - باتخاذ التدابير الكفيلة بتنسيق استراتيجيات تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتعزيز التكامل الاقتصادي على أساس المنفعة المتبادلة، ومواءمة القوانين التشريعية الاقتصادية.

ويكفل الطرفان المتعاقدان الساميان تحقيق تبادل موسع للمعلومات الاقتصادية، كما يكفلان لمؤسساتهما ولرجال الأعمال والعلماء فيهما امكانية الحصول عليها.

ويحرص الطرفان المتعاقدان الساميان على مواءمة سياساتهما في مجالات الشؤون المالية والقروض والميزانية والعملات الأجنبية والاستثمار والأسعار والضرائب والتجارة والاقتصاد والجمارك. كما يحرصان على توفير امكانيات وضمانات متكافئة للمؤسسات الاقتصادية، ويعملان على إقامة وتنمية علاقات اقتصادية وتجارية مباشرة على جميع المستويات، وكذلك على تحقيق التخصص والتعاون فيما بين المصانع والمؤسسات والاتحادات والشركات والمصارف والمنتجين والمستهلكين المترابطين تكنولوجيا.

ويعمل الطرفان المتعاقدان الساميان على استمرار وتنمية ما بين المؤسسات الصناعية من تعاون إنتاجي وعلمي وتكنولوجي تبادلي النفع في تصنيع وإنتاج المنتجات العلمية المتقدمة الحديثة، بما فيها المنتجات اللازمة لتلبية احتياجات الدفاع.

المادة ١٤

يكفل الطرفان المتعاقدان الساميان تهيئة الأوضاع الملائمة لإقامة علاقات تجارية واقتصادية مباشرة وتعاونا على مستوى الوحدات الإدارية الإقليمية، وفقا للقوانين التشريعية المعمول بها، مع الاهتمام بصورة خاصة بتنمية الروابط الاقتصادية المحلية في المناطق الواقعة على الحدود.

المادة ١٥

يكفل كل من الطرفين المتعاقدين الساميين تهيئة الأوضاع الاقتصادية والمالية والقانونية الملائمة لأنشطة الأعمال الحرة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية التي تزاولها مؤسسات ومنظمات الطرف الآخر،

بما في ذلك تنشيط وحماية استثماراتها. ويشجع الطرفان المتعاقدان الساميان مختلف أشكال التعاون والاتصال المباشر بين المؤسسات الاقتصادية للدولتين، بغض النظر عن شكل الملكية.

المادة ١٦

يتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بما فيها المنظمات الاقتصادية والمالية، ويساند كل منهما الآخر في الانضمام إلى المنظمات الدولية أو إلى الاتفاقات والاتفاقيات التي ليسا طرفين فيها.

المادة ١٧

يعمل الطرفان المتعاقدان الساميان على توسيع نطاق التعاون في مجال النقل، ويكفل كل منهما حرية مرور الأشخاص والبضائع ووسائل النقل عبر أراضي الطرف الآخر، وفقا لقواعد القانون الدولي المتعارف عليها.

ويبرم الطرفان المتعاقدان الساميان اتفاقات تحدد أطرها وشروطها كيفية تسيير حركة نقل البضائع والركاب بالسكك الحديدية وبوسائل النقل الجوي والبحري والنهري والبري بينهما، وكذلك حركة المرور عبر أراضيهما، بما في ذلك استخدام الموانئ البحرية والنهرية والمطارات وشبكات السكك الحديدية والطرق البرية، إلى جانب استخدام خطوط الاتصال، وشبكات الأنفاق والشبكات الكهربائية الممتدة في أراضيهما.

المادة ١٨

يتعاون الطرفان في أعمال البحث عن ضحايا الحوادث وإنقاذهم، وكذلك في التحقيق في حوادث النقل المروعة.

المادة ١٩

يكفل الطرفان المتعاقدان الساميان احترام النظام القانوني لملكية الدولة وملكية الأشخاص الاعتباريين والمواطنين التابعين لأحد الطرفين المتعاقدين الساميين، المقيمين في أراضي الطرف الآخر، وفقا لتشريعات هذا الطرف، ما لم يتفق على خلاف ذلك بينهما.

وتسوى المسائل التي تتعلق بالملكية، والتي تمس بمصالح الطرفين المتعاقدين الساميين، عن طريق اتفاقات مستقلة.

المادة ٢٠

يولي الطرفان المتعاقدان الساميان اهتماما خاصا لتنمية التعاون في مجال كفالة تشغيل مجمعات انتاج الوقود والطاقة وشبكات النقل وشبكات الاتصال والمعلوماتية، على الصعيد القومي، مع كفالة حماية تلك المجمعات والشبكات وترشيد استخدامها وتطويرها.

المادة ٢١

يقيم الطرفان المتعاقدان الساميان فيما بينهما تعاونا في مجالات استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، واستخدام الصواريخ الفضائية، على أساس مبدأي المساواة والمنفعة المتبادلة، في إطار القانون الدولي. ويعمل الطرفان المتعاقدان الساميان على صون وتنمية صلات التعاون فيما بين مصانع الصواريخ الفضائية.

المادة ٢٢

يتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان في معالجة ما ينجم عن حالات الطوارئ من حوادث وأعطال في خطوط الاتصال، أو الانفاق، أو شبكات توزيع الكهرباء، أو طرق الاتصال، أو غيرها من المنشآت التي يعتبرها الطرفان المتعاقدان الساميان ذات أهمية مشتركة.

ويتحدد إطار التعاون في مجال أعمال الطوارئ والتصليح عن طريق اتفاقات مستقلة.

المادة ٢٣

يتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان في مجالات التعليم والعلم والتكنولوجيا والأبحاث العلمية، مع تشجيع إقامة صلات مباشرة بين مؤسسات البحث العلمي التابعة لهما، وتنفيذ برامج ومشاريع مشتركة، لا سيما في مجال التكنولوجيا المتقدمة. أما المسائل المتعلقة باستخدام نتائج الأبحاث المشتركة، التي يتم الحصول عليها في إطار التعاون، فيتفق عليها في كل حالة عن طريق إبرام اتفاقات مستقلة.

ويتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان في مجال إعداد الكوادر، مع تشجيع تبادل الاخصائيين والعلماء وطلاب الدراسات العليا والمتدربين والطلاب. ويعترف الطرفان المتعاقدان الساميان، بصورة متبادلة، بمعادلة الشهادات الدراسية والدرجات العلمية، ويبرمان اتفاقا مستقلا في هذا الشأن.

ويتبادل الطرفان المتعاقدان الساميان المعلومات العلمية والتكنولوجية، ويتعاونان في المسائل المتعلقة بحماية حقوق التأليف والحقوق المرتبطة بها وسائر أشكال الملكية الفكرية، وفقا لتشريعاتهما المحلية والتزاماتهما الدولية في هذا الصدد.

المادة ٢٤

يقيم الطرفان المتعاقدان الساميان فيما بينهما تعاونا في مجالات الثقافة والأدب والفن والإعلام والسياحة والرياضة.

ويتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان في مجال حماية تراثهما التاريخي والثقافي وإحيائه والاستفادة منه.

ويتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان، بكل الوسائل، على تعزيز وتوسيع التبادل والتعاون في مجال الأعمال الابداعية بين هيئات ومؤسسات واتحادات الأدباء والفنانين والسينمائيين ودور النشر والمحفوظات في بلديهما، وعلى الاحتفال بالأعياد الثقافية القومية التقليدية، وإقامة المهرجانات والمعارض الفنية، والقيام بجولات جماعية وفردية للفنانين الإبداعيين، وتبادل الوفود الثقافية والتخصصية على الصعد الحكومية والإقليمية والمحلية، وإقامة مراكز ثقافية قومية في أراضي الدولتين.

ويقدم الطرفان المتعاقدان الساميان دعما حكوميا في وضع وتنفيذ برامج مشتركة لتنشيط وتنمية صناعة السياحة، وافتتاح مناطق ترفيهية جديدة، وحماية الآثار والمنشآت التاريخية والثقافية والدينية وتجديدها والاستفادة منها بفعالية. كما يشجعان، بكل الوسائل، تعزيز الصلات بين الهيئات والأندية الرياضية، وإقامة أنشطة رياضية بينهما.

ويشترك الطرفان المتعاقدان الساميان في وضع وتنفيذ برامج تبادلية النفع في مجال تطوير القاعدة المادية والتكنولوجية للتلفزيون والإذاعة، بما في ذلك في مجال البث عن طريق السواتل. كما يكفلان، بصورة متكافئة، بث برامج تلفزيونية وإذاعية باللغة الأوكرانية في روسيا، وباللغة الروسية في أوكرانيا.

ويتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان على تنمية الصلات بين الأفراد والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والنقابات المهنية والمؤسسات الدينية والاتحادات الصحية والرياضية والسياحية وغيرها من الاتحادات والنقابات.

وتكون جميع المسائل المشمولة بهذه المادة موضوع اتفاقات مستقلة.

المادة ٢٥

يقيم الطرفان المتعاقدان الساميان فيما بينهما تعاونا في مجالات حماية البيئة وتحسين حالتها، ومنع التلوث العابر للحدود، وحماية الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها، وإزالة مخلفات الكوارث الطبيعية والتكنولوجية، والعمل على تضافر الجهود في هذه المجالات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مع السعي نحو إقامة نظام شامل للأمن الايكولوجي الدولي.

ويتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على أن تسوى مسائل حماية البيئة وكفالة الأمن الايكولوجي - بما في ذلك مسائل حماية واستغلال النظم الايكولوجية والموارد الخاصة بنهر الدانوب والممرات المائية المشتركة الأخرى، والأعمال المتعلقة بحالات الطوارئ الايكولوجية - عن طريق اتفاقات مستقلة.

المادة ٢٦

يتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان في إزالة آثار كارثة محطة تشيرنوبل للطاقة النووية، ويبرمان في هذا الصدد اتفاقا مستقلا.

المادة ٢٧

ينمي الطرفان المتعاقدان الساميان التعاون بينهما في مجال الحماية الاجتماعية، بما فيها توفير الضمان الاجتماعي للمواطنين. ويبرمان اتفاقات خاصة بهدف تسوية المسائل المتعلقة بعلاقات العمل؛ وإيجاد فرص العمل؛ والحماية الاجتماعية؛ والتعويض عن الأضرار المترتبة على التشوهات أو الإصابات أو الأمراض الأخرى الناجمة عن حوادث العمل؛ وتوفير الضمان الاجتماعي لمواطني الطرف الآخر ممن يزاولون أعمالا أو يتلقون تدريبا مرتبطا بعملهم في أراضي الطرف الآخر؛ وكذلك بهدف تسوية المسائل الأخرى ذات الصلة والتي تحتاج إلى قرارات متفق عليها.

ويكفل الطرفان المتعاقدان الساميان حرية وسرعة إجراء تحويلات المعاشات التقاعدية، والاستحقاقات، ونفقات الإعالة، ومبالغ التعويض عن الأضرار المرتبطة بالتشوهات أو الإصابات أو الأمراض الأخرى، أو المبالغ الاجتماعية المنشأ، إلى مواطني أحد الطرفين، من المقيمين إقامة دائمة أو مؤقتة في أراضي الطرف الآخر.

المادة ٢٨

يتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان في مجال استعادة حقوق السكان المبعدين، وذلك وفقا لاتفاقات تبرم في إطار رابطة الدول المستقلة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

المادة ٢٩

يعمل الطرفان المتعاقدان الساميان، باعتبارهما دولتين مطلتين على البحر الأسود، على زيادة تنمية التعاون الشامل في مجالات إنقاذ وحماية بيئة حوض بحر آزوف والبحر الأسود، وإجراء البحوث البحرية والمناخية، والاستفادة مما يتمتع به البحر الأسود وبحر آزوف من إمكانيات ترفيهية وموارد طبيعية، وتنمية الملاحة واستخدام الاتصالات والموانى والمنشآت البحرية.

المادة ٣٠

يقر الطرفان المتعاقدان الساميان بأهمية حماية نظامهما التكنولوجي الوحيد لجمع وتجهيز ونشر واستخدام معلومات وبيانات الأرصاد الجوية المائية بشأن حالة البيئة، لصالح السكان والاقتصاد القومي، ويعملان بكل الوسائل على تنمية التعاون في مجال الأرصاد الجوية المائية ورصد حالة البيئة.

المادة ٣١

يولي الطرفان المتعاقدان الساميان اهتماما خاصا لتنمية التعاون التبادلي النفع في مجالات الصحة العامة وتحسين مستوى النظافة الصحية والوقاية من الأوبئة، وانتاج الأدوية والمعدات التكنولوجية الطبية، وإعداد الكوادر العالية التأهيل للعمل في مؤسساتهما العلاجية.

المادة ٣٢

يتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان في حل المسائل المتعلقة بتنظيم عمليات الهجرة، بما في ذلك اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع وحظر الهجرة غير القانونية من بلدان ثالثة، على أن يبرما اتفاقا مستقلا في هذا الشأن.

المادة ٣٣

يتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان في مكافحة الجريمة، لا سيما الجريمة المنظمة؛ والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك الأعمال الإجرامية الموجهة ضد أمن وسلامة الملاحة البحرية والطيران

المدني ووسائل النقل الأخرى؛ والتداول غير المشروع للمواد المشعة، والأسلحة، والمخدرات والمؤثرات العقلية؛ والتهريب، بما فيه النقل غير المشروع عبر الحدود للأشياء التي لها قيمة ثقافية أو تاريخية أو فنية.

المادة ٣٤

يتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان في المجال القانوني على أساس اتفاقات مستقلة.

المادة ٣٥

يعمل الطرفان المتعاقدان الساميان على تنمية الصلات والتعاون بين برلماني وبرلمانيي البلدين.

المادة ٣٦

لا تمس هذه المعاهدة بما للطرفين المتعاقدين الساميين من حقوق وما عليهما من التزامات منبثقة عن أي معاهدات دولية أخرى يكونان طرفين فيها.

المادة ٣٧

تسوى أي منازعات تتعلق بتفسير أو تطبيق أحكام هذه المعاهدة عن طريق مشاورات ومفاوضات تجرى بين الطرفين المتعاقدين الساميين.

المادة ٣٨

يبرم الطرفان المتعاقدان الساميان فيما بينهما أي اتفاقات أخرى تلزم لتنفيذ أحكام هذه المعاهدة، كما يبرمان اتفاقات في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

المادة ٣٩

تخضع هذه المعاهدة للتصديق، ويبدأ نفاذها اعتبارا من تاريخ تبادل صكي التصديق.

واعتبارا من تاريخ سريان هذه المعاهدة، يتوقف سريان مفعول المعاهدة المبرمة بين جمهورية روسيا الاشتراكية الاتحادية السوفياتية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.

المادة ٤٠

تبرم هذه المعاهدة لمدة عشر سنوات، يتجدد بعدها مفعولها تلقائيا كل عشر سنوات، ما لم يقم أي من الطرفين المتعاقدين الساميين بإخطار الطرف الآخر، خطيا، برغبته في وقف سريانها، وذلك في غضون فترة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ انتهاء فترة السنوات العشر التالية.

المادة ٤١

تخضع هذه المعاهدة للتسجيل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، بمقتضى المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

حررت في مدينة كييف بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ من نسختين أصليتين باللغتين الروسية والأوكرانية، والنصان متساويان في الحجية.

عن الاتحاد الروسي
(توقيع) ب. يلتسين

عن أوكرانيا
(توقيع) ل. كوتشما

المرفق الثاني

الإعلان الروسي - الأوكراني الصادر في كييف
بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧

خلال الزيارة الرسمية التي قام بها لأوكرانيا يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧، أجرى رئيس الاتحاد الروسي، ب. ن. يلتسين، ورئيس أوكرانيا، ل. د. كوتشما، مباحثات مسهبة حول حاضر ومستقبل تنمية التعاون الروسي - الأوكراني في شتى المجالات، وكذلك حول طائفة عريضة من القضايا الدولية. وجرت محادثات الرئيسين في جو من المودة والنوايا الحسنة والاحترام المتبادل.

١ - وأكد الرئيسان أن علاقات الاتحاد الروسي وأوكرانيا تستند إلى مبادئ المساواة واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدولتين، وأنها تمارس وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والصكوك الأساسية للقانون الدولي، ووثيقة هلسنكي الختامية، والوثائق اللاحقة الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونوّه الرئيسان بالدور الكبير الذي لعبته المعاهدة الروسية - الأوكرانية المبرمة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ والاتفاق المبرم في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا بشأن مواصلة تنمية العلاقات بين الدولتين في إقامة علاقات جديدة بين البلدين، مع صون تقاليد الصداقة والقربى والتقارب الروحي القائمة منذ قرون بين الشعبين الروسي والأوكراني.

بل إن الحياة نفسها تبين، بصورة مقنعة، أن حسن الجوار والتعاون التبادلي النفع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا يحققان مصالحهما القومية الأساسية، ويعتبران عاملين رئيسيين من عوامل تعزيز الاستقرار العالمي والإقليمي.

وأشاد الاتحاد الروسي بنيل أوكرانيا وضع الدولة اللانووية، حيث أكد التزامه بالبيان الثلاثي الصادر في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ عن رؤساء الاتحاد الروسي وأوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبمذكرة بودابست المبرمة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن الضمانات الأمنية فيما يتعلق بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

كما أن معاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، المبرمة في كييف بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧، ستفتح صفحة جديدة من العلاقات الروسية - الأوكرانية، كما أنها تعتبر دعامة راسخة لزيادة تنمية التعاون التبادلي النفع.

وأشاد الرئيسان باختتام المفاوضات المتعلقة بتسوية مسألة أسطول البحر الأسود. ذلك لأن الاتفاقات التي أبرمت ستهيئ الأوضاع اللازمة للتشغيل الطبيعي لأسطول البحر الأسود الروسي ولاستئجاره

للقاعدة الرئيسية في سيفاستوبول لمدة عشرين عاما. وسوف تساعد تلك الاتفاقات على تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

واتفق الرئيسان في الرأي على أن شعبي الاتحاد الروسي وأوكرانيا سيعيشان ويعملان في سلام ووئام، مع مساندة كل منهما للآخر في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة التي يقومان فيها، داخل إطار دولتيهما المستقلتين ذواتي السيادة، بإجراء إصلاحات موسعة تستهدف إقامة مجتمع ديمقراطي ودولة قائمة على سيادة القانون واقتصاد السوق الاجتماعي المنحى.

٢ - وفي معرض بحث القضايا الدولية، نوّه الرئيسان إلى أن الساحة الدولية تشهد حاليا تحولات تاريخية تأذن بانتقال البشرية من المواجهة العالمية بين الكتلتين إلى عالم متعدد الأقطاب يترسخ فيه تنوع التنمية السياسية والاقتصادية والثقافية. وقد تحققت هذه التحولات، بالدرجة الأولى، بفضل نبذ عقلية وسياسة المواجهة.

وأكد رئيسا الدولتين على ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة باعتبارها عماد النظام العالمي للأمن الدولي، وناديا بمواصلة زيادة فعاليتها بتطويعها لمجابهة تحديات عالم اليوم الجديدة.

والاتحاد الروسي وأوكرانيا يناديان بإقامة نموذج للأمن العام الشامل في أوروبا القرب الحادي والعشرين، تراعى فيه مصالح البلدان كافة. وفي هذا الصدد، فإنهما يعلقان أهمية كبرى على قرار قمة لشبونة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوضع ميثاق للأمن الأوروبي. وأعربا عن اقتناعهما بأن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروربا دورا هاما في كفالة الأمن والاستقرار والوحدة والحرية في مجموعة الدول الواقعة بين فانكوفر وفلاديفوستوك. فبمواصلة تعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تتحقق مصالح الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

وأعرب الرئيسان عن رأي مؤداه أن الاتفاقين المتعلقين بالعلاقات المتبادلة بين الاتحاد الروسي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وبين أوكرانيا والناتو يكفلان حماية المصالح القومية لبلديهما، ويعتبران إسهاما في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة أوروبا والمحيط الأطلسي.

ونوّه الرئيسان، ب. ن. يلتسين و ل. د. كوتشما، إلى ما لانضمام الاتحاد الروسي وأوكرانيا إلى عضوية مجلس أوروبا من أهمية بالنسبة لتأكيد المعايير السامية في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وأكد الرئيسان رغبة دولتيهما في مواصلة التنمية المطردة للعلاقات مع الاتحاد الأوروبي في إطار التكامل الاقتصادي الأوروبي الشامل.

ونادى رئيسا الدولتين بالتنمية الشاملة للعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية فيما بين البلدان أعضاء رابطة الدول المستقلة، وبزيادة فعالية أنشطة الرابطة.

٣ - وأولى الرئيسان اهتماما ذا أولوية للتنمية الفعالة لعلاقاتهما الثنائية، التي تتمثل دعامتها السياسية في معاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وتتشكل حاليا قاعدة متينة من القوانين والمعاهدات من أجل التعاون الروسي - الأوكراني في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية. كما أن الصلات بين أجهزة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في الاتحاد الروسي وأوكرانيا تتزايد. وفي مجال التجارة والاقتصاد، بلغ حجم التبادل التجاري في عام ١٩٩٦ ما قيمته ١٧,٨ بليون دولار، رغم وجود عدد من الصعوبات. كذلك، فإن التعاون الفني العسكري يتزايد.

وتتخذ حاليا تدابير لتهيئة الأوضاع الكفيلة بحرية الاتصال بين مواطني الاتحاد الروسي وأوكرانيا، الذين يقومون سنويا بما يزيد على ٢٠ مليون رحلة بين البلدين.

وتوصل الرئيسان إلى اتفاق بشأن المهام الرئيسية في مواصلة تنمية وتعزيز الروابط الروسية - الأوكرانية، ونوها إلى أن المهمة الكبرى هي وضع أحكام المعاهدة السياسية الشاملة الجديدة، التي أبرمت خلال الزيارة، موضع التنفيذ.

واتفق الرئيسان على تقنين الحدود الروسية - الأوكرانية الرسمية، بما في ذلك ترسيمها، استنادا إلى القوانين والمعاهدات. كما اتفقا على تحريك عملية التفاوض على هذه المسائل. وسوف يواصل الاتحاد الروسي وأوكرانيا التصدي، بصورة مشتركة، للعناصر الإجرامية والتهريب والهجرة غير القانونية.

ونادى الرئيسان، ب. ن. يلتسين و ل. د. كوتشما، بمواصلة تنمية التبادل التجاري، ومواءمة العلاقات الاقتصادية، وتهيئة الأوضاع اللازمة لإقامة تعاون تبادلي النفع بين المؤسسات الاقتصادية، وتسوية المنازعات القائمة في مجال التبادل التجاري، والتعجيل بإزالة العراقيل المصطنعة في هذا المجال. وأكد الرئيسان أهمية احترام نظام حرية التبادل التجاري بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

ومن الأمور الملحة إقامة روابط اقتصادية على أساس مستقر وطويل الأجل. وفي إطار التطوير المزمع لآلية العلاقات التجارية والاقتصادية، يتعين مراعاة تهيئة الأوضاع الكفيلة بتنمية أشكال التعاون القائم على اقتصاد السوق، وزيادة فرص وصول رأس المال الروسي إلى أسواق أوكرانيا، ورأس المال الأوكراني إلى أسواق الاتحاد الروسي، فضلا عن إقامة مشاريع استثمارية مشتركة، وإقامة مجموعات مالية وصناعية عبر وطنية، ووضع برامج حكومية دولية مخصصة الغرض.

ومما له أهمية استراتيجية بالنسبة للاتحاد الروسي وأوكرانيا كفالة الإمدادات المضمونة والمستقرة من مصادر الطاقة، وإيجاد حلول مقبولة لدى الطرفين للمسائل المتعلقة بنقل البضائع عبر أراضي كل منهما، وذلك على أساس اتفاقات تبرم في هذين المجالين.

وأعرب الرئيسان عن ضرورة تعزيز التعاون الصناعي والعلمي والتكنولوجي في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للاتحاد الروسي وأوكرانيا، وهي: استكشاف الفضاء الخارجي؛ وصناعة الطائرات؛ والطاقة الذرية؛ وإنتاج الوقود والطاقة؛ والصناعات الالكترونية؛ والصناعات المعدنية؛ وإنتاج المعدات الزراعية. كما

أن تنفيذ مشاريع مشتركة - مثل مشروع "البدء بالبحار"، ومشروع انتاج طائرات من طراز AN-70 ومعدات زراعية جديدة - سيساعد على صون وتنمية القدرات المتاحة، وعلى ايجاد وظائف جديدة، وكذلك على الوصول إلى أسواق بلدان ثالثة.

وعلى أكاديمية العلوم في كل من البلدين القيام بدور هام في تعزيز التعاون العلمي.

وأكد الرئيسان على ضرورة الاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وصون وتنمية الأصالة العرقية واللغوية والثقافية والدينية لجميع سكان الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وفقا للمعايير الثقافية المتعارف عليها.

وحرصا على مصالح عشرات الملايين من السكان المقيمين في الاتحاد الروسي وأوكرانيا - ممن تربط بينهم أواصر شتى، منها صلة القربى - ستبادر الدولتان إلى تسهيل الاتصالات بين الأفراد والمؤسسات العامة، وإلى تشجيع التعاون في مجالات التعليم والعلم والثقافة والإعلام. وكذلك إلى تشجيع دراسة اللغة الروسية في أوكرانيا واللغة الأوكرانية في الاتحاد الروسي.

وتم التوصل إلى اتفاق بشأن افتتاح مراكز إعلامية وثقافية للاتحاد الروسي في كييف ولأوكرانيا في موسكو. وأعرب الرئيسان عن مساندتهما للتعاون بين مناطق الحدود والأقاليم في كافة المجالات.

وأعرب الرئيسان، ب. ن. يلتسين و ل. د. كوتشما، عن رأي مؤداه أن تعزيز العلاقات بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا يعتبر مسألة بالغة الأهمية في أنشطتهما، بينما يعتبر التعاون الناجح من أولويات الدولتين والشعبين. ولهذا الغرض، تم الإقرار بضرورة مواصلة الحوار السياسي النشط، لا سيما على أعلى مستوى، وزيادة فعالية أعمال لجنة التعاون الروسية - الأوكرانية المشتركة، وإقامة علاقات عمل بين المؤسسات الاقتصادية وشركات القطاع الخاص في الدولتين.

* * *

ووجه رئيس الاتحاد الروسي، ب. ن. يلتسن، الدعوة إلى رئيس أوكرانيا، ل. د. كوتشما، للقيام بزيارة رسمية للاتحاد الروسي. وقبلت الدعوة بامتنان. وسوف يتفق على موعد الزيارة في وقت لاحق.

(توقيع) ب. يلتسين
رئيس الاتحاد الروسي

(توقيع) ل. كوتشما
رئيس أوكرانيا

المرفق الثالث

البيان المشترك الصادر عن الاتحاد الروسي وأوكرانيا في كييف
بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧

يرحب رئيسا الاتحاد الروسي وأوكرانيا بما تم في كييف منذ أيام من توقيع على اتفاقات روسية - أوكرانية عملت على تسوية مسألة أسطول البحر الأسود. فبذلك، يكون قد تم حل مشكلة تسببت في تعقيد علاقات التعاون بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا عددا من السنوات.

والاتفاقات التي تم إبرامها تعد فصلا جديدا من فصول تاريخ مدينة الأبطال، سيفاستوبول، وأسطول البحر الأسود، وهو تاريخ يزيد على مائتي عام. كما أنها تعتبر علامة بارزة في تاريخ أواصر الأخوة التي تربط بين الشعبين العظيمين، الروسي والأوكراني. كذلك، فإنها مهدت الطريق أمام إبرام معاهدة سياسية شاملة جديدة ترسي أسس علاقات الصداقة والتعاون والشراكة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وسوف تساعد هذه الاتفاقات على تعزيز روح التفاهم والثقة المتبادلة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، كما أنها ستكون عاملا هاما من عوامل تثبيت الاستقرار في مجمل نظام العلاقات بين دولتينا.

ومن الآن فصاعدا، تحدد بوضوح وضع وشروط ومدة بقاء أسطول البحر الأسود الروسي في أراضي أوكرانيا المضيافة. فالقاعدة الرئيسية لأسطول البحر الأسود تقع في سيفاستوبول. وفي حفل رسمي، سترفع على السفن الروسية أعلام أندرييف، وعلى السفن الأوكرانية أعلام القوات البحرية الأوكرانية. وسوف تتهيأ لأسطول البحر الأسود الروسي والقوات البحرية الأوكرانية إمكانيات هائلة لزيادة تعزيز التعاون بين الدولتين في مجال البحرية في البحر الأسود. كما أنهما سيتعاونان على كفالة أمن الحدود الجنوبية لبلدينا.

إننا، إذ ننوه بأهمية الاتفاقات التي تم التوصل اليها، نتذكر صفحات البطولة التي سطرها تاريخ سيفاستوبول. فالدفاع الأسطوري إبان حرب القرم قد جعل اسم هذه المدينة مرادفا للبطولة والوطنية في العالم أجمع. فقد صنع البحارة والجنود والأهالي أمجادا خالدة إبان الحرب الوطنية الكبرى. وكانت سيفاستوبول، وستظل دوما في ذاكرتنا، مدينة الأمجاد والبسالة العسكرية، ورمزا لأخوتنا في السلاح، وتجسيدا لمعاني الصداقة بين الشعبين الروسي والأوكراني. وستظل مواقع الأمجاد العسكرية والمتاحف والنصب التذكارية في المدينة محط اهتمام وتبجيل أبناء وطننا وجميع الأجيال.

وبمشاعر دافئة، نتوجه اليوم إلى أبناء سيفاستوبول من المحاربين والعاملين القدماء الذين لن تُنسى قط أعمالهم البطولية سواء في الاتحاد الروسي أو في أوكرانيا. فهؤلاء الناس يستحقون تماما أن تُكفل لهم في شيخوختهم حياة كريمة. وسوف تتعاون حكومتا الدولتين على تحقيق هذا الهدف، وذلك بتنفيذ مشاريع اقتصادية وعلمية وتكنولوجية وثقافية، وكذلك في مجال النقل.

ونحن نؤكد للكادحين من أبناء هذه المدينة - الذين يصونون ويحافظون بجهودهم على سمعة مدينة الأبطال وتقاليدها المجيدة - أننا لن ندخر وسعا في سبيل ازدهار سيفاستوبول، باسم الصداقة والتضامن بين الشعوب.

وانطلاقا من روح الاتفاقات التي أبرمت في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة الراهنة، سيستمر اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين مستوى معيشة سكان سيفاستوبول، وتعزيز قدرتها الاقتصادية، وحل المشاكل الاجتماعية التي يواجهها العسكريون وأفراد أسرهم وسكان المدينة كافة.

ونتمنى، مخلصين، لجميع أبناء سيفاستوبول - روسا وأكرانيين، عسكريين ومدنيين - الصحة والرخاء والسعادة.

(توقيع) ب. يلتسين
رئيس الاتحاد الروسي

(توقيع) ل. كوتشما
رئيس أوكرانيا

- - - - -